الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/157(03/22)/23-خ(0065)

كلمة

معالي السيد عبدي سعيد موسى علي

وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي- جمهورية الصومال الفيدرالية

أمام
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (157)

القاهرة:

الأربعاء 9 مارس/آذار 2022

-

وزعت دون إلقاء

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام علي أشرف المرسلين و على آله و صحبه أجمعين.

معالي السيد / عبد الله بو حبيب - وزير خارجية الجمهورية اللبنانية الشقيقة، رئيس الدورة 157 لمجلس الجامعة.

معالي الشيخ / أحمد ناصر المحمد الصباح - وزير خارجية دولة الكويت الشقيقة، رئيس الدورة 156 لمجلس الجامعة.

معالي السيد / أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية.

اصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية الدول العربية

أصحاب السعادة السفراء والمندوبين الدائمين لدى جامعة الدول العربية .
الحضور الكريم.
السلام عليكم و رحمة الله و بركاته,و بعد ،،،

أيها الأخوة الأعزاء.....

إنه لشرف عظيم لى في البداية، أن أشارككم لأول مرة منذ توليت مهام منصبي في هذا الاجتماع الهام .. ونسأل الله التوفيق والسداد لما فيه خيرالأمة.

ويشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية الشقيقة رئيسا و حكومة و شعبا على ما لمسناه من كرم الضيافة و حسن الاستقبال منذ وصولنا إلى هذه الأرض أرض الكنانة المباركة ، بلدنا الثانى.

كما يسعدنى أن أعبر عن خالص الشكر والتقدير لأخي معالي الشيخ / أحمد ناصر المحمد الصباح - وزير خارجية دولة الكويت الشقيقة، رئيس الدورة السابقة ونثمن ما بذله من جهود جبارة ساهمت فى تسيير اجتماعاتنا ومتابعة قضايانا العربية ،والتى كانت لها الأثر البالغ في دعم العمل العربي المشترك.

كما أوجه التهنئة الحارة الى معالي السيد / عبد الله بو حبيب - وزير خارجية الجمهورية اللبنانية الشقيقة،رئيس الجلسة، متمنيا لمعاليه النجاح و

التوفيق في هذه الدورة التي نتمنى أن تحقق أهدافنا المنشِودة و تعالج قضايانا فيما يعزز عملنا العربي المشترك.

وكذلك أود أن أعرب عن امتناني للجهود المثمرة التي تقوم بها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعلى رأسها معالي الأخ الأمين العام للجامعة السيد احمد ابو الغيط ، فى الدفع بعملنا العربي المشترك نحو الأفضل ، وفى الإعداد الجيد و حسن التنظيم لأعمال الاجتماع ،والشكر موصول لأصحاب السعادة السفراء و المندوبين على الآداء المميز و الرفيع.

أصحاب السمو و المعالي.

نناقش اليوم مشروع جدول الأعمال الذى بين أيديكم ، والذي يتضمن قضايا ذات أهمية مشتركة ، تتطلب منا التضامن والتنسيق والتعاطى مع التحديات التي تواجه وطننا العربى.

يأتى انعقاد هذا الاجتماع الهام فى وقت تواجه فيه المنطقة العربية ازمات وتحديات مختلفة تهدد أمن واستقرار منطقتنا العربية والعالم أجمع ، في ظل انتشار جائحة كورونا ، والتي زادت الأعباء علي عاتقنا ، مما يحتم علينا توحيد جهودنا لتفعيل آليات العمل العربي المشترك وذلك باعتماد سياسات تنموية حقيقية تحفظ لنا كوكبنا وبيئتنا أسوة بباقي شعوب العالم التي اتخذت خطوات جادة جاهدة نحو إيجاد الحلول الناجعة عل أسس علمية مدروسة.

وفى هذا الصدد ، نؤكد عزمنا على مواصلة التعاون والتنسيق بيننا لمواجهة هذه الآفة من جذورها بكل ما أوتينا من قوة، و أنا على ثقة تامة من أن عزمنا على اقتحام مشاكل الحاضر و تحديات المستقبل تمكننا بإذن الله من مواجهة هذه التحديات عبر التضامن والتكامل العربي الفعال و البناء ، وذلك انطلاقا من الظروف التي تمر بها المنطقة العربية من تحولات اقتصادية واجتماعية وانتشار جائحة فيروس كورونا المستجد التي نأمل جميعاً أن تنجلي قريباً... وهي فترة مررنا فيها بظروف عصيبة كانت تبعاتها ثقيلة على المنطقة العربية... رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومات العربية لمجابهة الأزمة.

فيما يخص الصومال ، فإن حكومة جمهورية الصومال الفيدرالية حققت تطورات إيجابية في الفترات الماضية في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية و الاجتماعية والمصالحة الوطنية ، ولكننا في الوقت ذاته لا نزال نواجه أزمة انسانية طاحنة ، ونناشد الاشقاء في الدول العربية بتقديم

المساعدات الإنسانية العاجلة لاغاثة ما يقرب من 5,9 ملايين شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة لمواجهة أزمة الجفاف التي تعصف ببلادي ، فقد تكون التكلفة كارثية اذا استمر الوضع على ما هو عليه فهناك ما يقرب من نصف سكان الصومال بمن فيهم الأطفال والنساء معرضون للخطر جراء تفاقم الأزمة الى جانب تأثير التوترات السياسية ، وكوفيد 19.

لاتزال الحكومة الصومالية بحاجة الى دعمكم ومساندتكم لكي تتمكن من بناء مؤسسات الدولة ومواصلة تنفيذ البرامج ذات الأولوية التي تتمثل في تعزيز قيم الديموقراطية والتداول السلمي للسلطة ، ونتطلع الى حل القضايا العالقة أمام إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية؛ تماشياً مع الدستور وتحقيقاً لتطلعات الشعب الصومالي، على أساس نتائج اتفاق 17 سبتمبر 2020 و27 مايو 2021 ويناير 2022 بين القادة الصوماليين بما يفضي إلى عقد الانتخابات التشريعية والرئاسية في موعدها وبالشكل المتوافق عليه ، وكذلك نتطلع إلى مساندة الأشقاء العرب في دعم مؤسسات الدولة وإعادة الإعمار واعفاء الديون الخارجية ، وكذلك تقديم الدعم العاجل للحكومة الصومالية من أجل إعادة بناء وتأهيل مؤسساتها الأمنية والعسكرية وتقوية الجهود الرامية إلى النهوض بالقدرات الأمنية الصومالية؛ لاسيّما في ضوء بدء الانسحاب التدريجي لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إن جمهورية الصومال تدين بشدة كافة الأعمال الإرهابية التي تشهدها عدد من الدول العربية بما فيها الصومال وغيرها من البلدان الشقيقة والصديقة في العالم ونحن من جانبنا لم نألو جهداً في التصدي لهذه الآفة الخطيرة، وعبرنا عن ذلك بالفعل والقول من خلال اصدار القوانين والتشريعات لمناهضة الإرهاب والتنظيمات الإجرامية التي تقف خلفها ونشدد في الوقت ذاته على أهمية التعاون الكامل بين الدول العربية لمكافحة الارهاب وتجفيف منابعه؛ ويقف الصومال قلبا وقالبا مع الدول العربية في جميع جهودها الرامية لتحقيق الأمن و الاستقرار المنشود في العالم العربي.

وحول الملف الأمني هناك ملفين مهمين هما :

المهمة الانتقالية الجديدة للاتحاد الأفريقي (ATMIS):

- في الأسابيع الأخيرة ، اتفقت الفرق الفنية من الصومال والاتحاد الأفريقي على الأهداف والمعايير الاستراتيجية ، والتفويض المتوقع ، واستراتيجية الخروج ،

ونطاقها، والتكوين والهيكل، والقيادة والسيطرة على بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية الجديدة في الصومال وسيتم تقديم 3 وثائق رئيسية (مفهوم العمليات ، التقرير المشترك والخطة اللوجستية) إلى مجلس السلام والأمن ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قبل نهاية شهر مارس الجاري.

• هناك إجماع الآن على أن البعثة الجديدة سوف تتعامل مع مستويات التهديد الحالية لحركة الشباب ، مع وجود قوات متحركة نشطة ورشيقة لدعم الجيش الوطني الصومالي مسترشدة بخطة الانتقال المنقحة المدعومة باستراتيجية خروج واضحة مع تسليم تدريجي كامل ولكن واضح قائم على الظروف.

ستدعم البعثة الجديدة تنفيذ الأولويات والأهداف الاستراتيجية لخطة الاستقرار الوطنية ونتطلع إلى دور عربي لدعم هذه العملية التي ستفضي تسلم القوات الصومالية الأمن في البلاد.

قرار مكافحة القرصنة:

• تم إنهاء قرار مكافحة القرصنة في الصومال، والصومال منفتحة مع الشركاء الدوليين لبحث الأمر، ولم يكن هناك أي حادث قرصنة يذكر في السنوات الست الماضية ولذلك لا داعي لوضع المياه الصومالية في القائمة الحمراء - مما يعني أنها تكلف الشركات والسفن تأمينًا أقل لاستخدام طرق التجارة البحرية لدينا ولم يخدم القرار الغرض الأصلي منه ويسوغ القرار للآخرين بفرض ضغوط على الصومال من خلال المنتديات واللجان التي ليس الصومال حتى طرفًا فيها.

• يخول القرار للبلدان باستخدام صك متعدد الأطراف كذريعة لخدمة مصالحها الثنائية. ولكن أيضًا ، يمكّن القرار البلدان الأخرى خارج القرن الأفريقي من جمع الأموال باستخدام اسمنا وبناء مؤسساتها باستخدام الأموال باسمنا، هناك تهديدات جديدة: الإتجار ، والصيد غير القانوني ، وإلقاء المواد السامة ، ونريد بالمثل بناء قدراتنا الشرطية البحرية والعسكرية لمواجهة هذه التهديدات وكذلك تأمين سيادتنا وسلامتنا الإقليمية.

• كان الموقف مروعًا. لم يُسمح بفرض الفصل السابع على الصومال ، ومن غير المقبول أن تتعرض الصومال للتهديد بعواقب سلبية بما في ذلك مراجعة الأدوات المالية، نتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء في الرابطة العربية. سمة بابل المندب المؤدية إلى قناة سواز هي موقع جيو سياسي واقتصادي استراتيجي

نسعى لتأمينه من خلال التعاون الثنائي والإقليمي وليس من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي.

وعلى الجانب الاقتصادي ،فإن الصومال يسعي مع أشقائه في تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تعد ضرورة ملحة وأولى مراحل التكامل الاقتصادي العربي وصولا لمرحلة الاتحاد الجمركي العربي الكامل والانتهاء من كافة متطلباته بما يساعد الدول العربية على مواكبة الاتجاهات العالمية على غرار التكتلات الإقليمية ، لذلك نطلب من أشقائنا ضرورة تنفيذ القرارات ذات الصلة بالصومال في القمم السابقة.

وندعو الدول العربية لدعم الاستثمار في الصومال والاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة حالياً في السوق الصومالية ، حيث وضع الصومال خطة التنمية التاسعة ومن أولوياتها تشغيل الشباب، ودعم قطاع التعليم، الصحة، الثروة الحيوانية، الثروة السمكية، والطاقة ، ونأمل في تنفيذ الخطة بالتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة وفي مقدمتها منظمة العمل العربية لتمكين الشباب من إيجاد فرص عمل لهم من خلال حضور الشركات العربية للاستثمار في الصومال.

اصحاب السمو و المعالى و السعادة،،،

على صعيد القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وهي القضية المركزية الأولى ، فاننا في الصومال نؤكد التمسك بمبادرة السلام العربية كخيار استراتيجي والقرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الشأن، ونقف إلى جانب أشقاءنا في دولة فلسطين، ونؤيد حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة غير قابلة للتصرف.

وفيما يتعلق بملف سد النهضة الإثيوبي ، فإن بلادي تدعم جهود الاتحاد الأفريقي لحل المسألة عبر الحوار والتفاوض بما يضمن حقوق السودان ومصر ومصالحهما المائية وحاجة إثيوبيا للاستفادة من السد في توليد الكهرباء لدفع عجلة التنمية قدما وذلك وفقا للقوانين الدولية المنظمة للممرات المائية والأعراف الدولية المرعية في هذا الشأن.

وحول السودان الشقيق، نعبر عن أملنا في أن يتوافق أهل السودان على ما فيه مصلحة البلاد، وندعو الى التمسك بالحوار السياسي لتحقيق تطلعات الشعب السوداني في الحرية والآمن والاستقرار للسودان.

وفي سوريا الشقيقة، نجدد إلتزامنا الكامل بالوقوف الى جانب تطلعات الشعب السوري في الاستقرار الأمني والحفاظ على سيادة ووحدة أراضيه، كما نؤكد ان

الحل الوحيد لأزمة سوريا يتمثل في الحل السياسي القائم على مشاركة جميع أطراف سوريا وفقا لميثاق جامعة الدول العربية ومبادئه والقرارات ذات الصلة بهذا الشأن.

كما نؤكد تضامننا الكامل مع دولة ليبيا الشقيقة في وحدة وسيادة الدولة على كامل أراضيها وحماية حدودها والحفاظ على مواردها. كما نؤكد مجددا على ضرورة الالتزام بالحوار الوطني والحل السياسي الشامل، ونتابع بكل اهتمام تطورات الوضع الليبي.

وحول الوضع في اليمن ،فانا في الصومال نقف الى جانب اشقائنا في اليمن ونؤكد استمرار دعم جميع الإجراءات التي تتخذها الحكومة الشرعية، ونؤكد وقوفنا بجانب تطلعات شعبه في الحرية والاستقرار الأمني والحفاظ على وحدة وسيادة اليمن.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة.

وفي الختام، نجدَد عزمنا في بذل كل الجهود لخدمة قضايا بلداننا وأن يتمكّن عملنا المشترك، من التشارك والتشاور، وندعو الله ان يوفقنا بما فيه خير لامتنا وأن يسدَد جهودنا لتجاوز الاوضاع الاستثنائية التي يعيشها وطننا العربية بما يعزز أمننا واستقرارنا ويحقق ما تتطلع اليه شعوبنا من ازدهار ورخاء.

وأخيرا أكرر الشكر لمعالي الأخ رئيس الجلسة ومعالي الأخ الأمين العام لجامعة الدول العربية ، وكل الحاضرين في هذا الاجتماع الهام.

و دمتم في عون الله و حفظه ،،،
و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ،،،.